

## العروة الوثقى

( 63 ) الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل. [ 207 ] مسألة 2 :  
إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام بالظاهر نجاسته عرقه أيضاً ، خصوصاً  
في الصورة الأولى. [ 208 ] مسألة 3 : المٌجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل  
فالظاهر عدم نجاسة عرقه ، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم يغتسل ، وإذا وجد الماء  
يغتسل بعد فعرقه نجس ، لبطلان تيممه بالوجدان. [ 209 ] مسألة 4 : الصبي الغير البالغ  
إذا أجنب من حرام ففي نجاسة عرقه إشكال ، والأحوط أمره بالغسل ، إذ يصح منه قبل البلوغ  
على الأقوى. الثاني عشر : عرق الإبل الجلالة بل مطلق الحيوان الجلال على الأحوط. [ 210 ]  
مسألة 1 : الأحوط الاجتناب عن النعلب والأرنب والوزغ والعقرب والفأر بل مطلق المسوخات ،  
وإن كان الأقوى طهارة الجميع. [ 211 ] مسألة 2 : كل مشكوك طاهر ( 143 ) ، سواء كانت  
الشبهة لاحتمال كونه من الأعيان النجسة أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهرة ،  
والقول بأن الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسة ضعيف ، نعم  
يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطبات أو بعد خروج المني  
قبل الاستبراء بالبول ، فإنها مع الشك محكومة بالنجاسة. [ 212 ] مسألة 3 : الأقوى طهارة  
غسالة الحمام وإن ظن نجاستها ، لكن الأحوط الاجتناب عنها. \_\_\_\_\_ ( 143 ) )  
كل مشكوك طاهر ) : لا يجب الاجتناب عنه مع كون الشبهة بدوية وعدم اقتضاء الاستصحاب  
نجاسته .